الدّولة المغربيّة المعاصرة ومسألة الحداثة السّياسية (82)

1 — توضيحات.. وعرض الإشكالية المطروحة :

أعتقد أنه قد يكون من المفيد تدشين القول في هذا الموضوع ببيان المضمون العام لهذا العنوان وبالتالي تحديد معالم المشكل الذي ستطرحه هذه المداخلة.

نقصد بـ «الدولة المغربية المعاصرة» الدولة التي «قامت» في المغرب الأقصى، مباشرة مع نيل استقلاله سنة 1956. ونحن نضع هنا كلمة «قامت»، بين مزدوجتين لأن هذه الدولة لم تقم في فراغ، ولا من فراغ، بل إنها انما استرجعت فقط ما كانت معاهدة الحماية، التي فرضتها عليها فرنسا سنة 1912، قد سلبته إياها من عناصر السيادة ومظاهرها. وإذن فالدولة المغربية «المعاصرة» تحمل معها استمرارية تاريخية جعلت منها دولة الماضي في الحاضر. وسيكون من مهام هذه الورقة بيان نوع العلاقة بين «الماضي» و «الحاضر» في هذه الدولة، وبالتالي بيان نوع «المعاصرة» التي نصفها بها : هل هي معاصرة الزمن الطبيعي وحسب، أم أنها أيضا معاصرة المرحلة الحضارية الراهنة.

ونقصد بـ «الحداثة السياسية»، أولا وقبل كل شيء، وجود مجال اجتماعي فكري يمارس الناس فيه «الحرب» بواسطة السياسة، أي بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والاخذ والعطاء، والتعايش بالتالي في إطار من السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية. إن هذا يعني أن «الحداثة السياسية»، modernité politique نتطلب، كشرط أولي، وجود «طبقة» سياسية معترف بها تقوم بجانب الحاكم بدور الجسر الذي ينقل إليه، بصورة أو بأخرى، مطالب المحكومين وأحاسيسهم ووجهات نظرهم، ويجعل بالتالي من سلطته سلطة تمارس بنوع من «التوسط» médiation. بعبارة أخرى إن ما يميز الحكم الاستبدادي ملكيا كان أو جمهوريا أو عسكرتاريا عن

(82) شارك المؤلف بهذا البحث في ندوة عقدت بوهران 1 — 2 — 3 أكتوبر 1988 حول موضوع : **تكوين الدولة الحديثة في أقطار المغرب العربي.**

الحكم غير الاستبدادي، وهو أنواع ودرجات، هو غياب ماندعوه هنا بـ «المجال السياسي» espace politique الحكم الاستبدادي حكم تكون فيه العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة مباشرة تنظمها العصا وحدها (راع ورعية لا غير، والعصا ملازمة للراعي كما هو معروف)، بينما يتميز الحكم غير الاستبدادي بوجود طرف ثالث «وسيط» يتكون مما اصطلح على تسميته في الفقه الاسلامي بـ «أهل الحل والعقد» الذين ينوبون عن الرعية في اختيار الراعي ويقومون بمراقبته نوعا من المراقبة، الشيء الذي يمنح له الشرعية الضرورية لبقائه والانصياع لأوامره.

وواضح أن المجال السياسي بهذا المعنى العام كان يوجد في كثير من أنظمة الحكم التي عرفها التاريخ وعلى رأسها نظام الخلافة الاسلامية (على الأقل كما شرع له الفقهاء وكما مورس أيضا في بعض فترات التاريخ الاسلامي وفي بعض الأقطار العربية الاسلامية وفي مقدمتها المغرب، موضوع حديثنا). وإذن فلا بد من التمييز هنا بين المجال السياسي «التقليدي»، ونقصد به ذلك الذي ينتمي بشكله ومضمونه إلى القرون الوسطى، كذلك الذي تختص به الخلافة الاسلامية، وبين المجال السياسي «الحديث»، أو ما نعبر عنه هنا بـ «الحداثة السياسية»، وهو المجال الذي أفرزه تاريخ أوروبا، أعني تاريخ الصراعات الاجتماعية الطبقية في أقطارها، والذي جعل الدولة فيها تتحول من دولة «الأمير» أو «الأسرة الحاكمة» إلى دولة مؤسسات (= سياسية واجتماعية : مجالس منتخبة، أحزاب، جمعيات، نقابات، حريات عامة ينظمها القانون ويضمنها... الخ).

بعد هذه التوضيحات ننتقل إلى طرح «المسألة» أو الاشكالية التي ستحاول هذه الورقة عرضها وتحليلها.

يتميز الوضع في المغرب المعاصر، مغرب ما بعد الغاء معاهدة الحماية سنة 1956، بوجود «مجال سياسي» تفتقده، أو استغنت عنه أو ألغته، مُعْظم الدول التي في مثل وضعيته التاريخية، وضية الدولة المستقلة حديثا. ويتمثل هذا المجال السياسي في وجود التعددية السياسية والنقابية والاعتراف بها بل وتكريسها، وأيضا في وجود قوانين وتشريعات تنظم هذه التعددية وتضمنها سواء في مجال الفكر أو السياسة. وهكذا فإلى جانب الأحزاب والنقابات والجمعيات والصحف المعارضة هناك أيضا مؤسسات «منتخبة» محلياً ووطنياً.. ولا يتعلق الأمر بمجرد مجال سياسي صوري شكلي، بل لقد تميز الوضع في المغرب المعاصر بوجود معارضة نشطة معترف بها تمارس ضغوطا، بهذا الشكل أو ذاك، في هذا الاتجاه أو ذاك، وتقوم بمهمة «التوسط» بين الحاكمين والمحكومين، بل بدور المحرض حينا و«صمام الأمان» حينا آخر.

ومع ذلك فإنه لا أحد يستطيع الادعاء بأن هذا المجال السياسي «الحديث» القائم في المغرب يمارس وظيفته بصورة كاملة ومتواصلة، بل إن جميع من يتتبعون تطور الأوضاع السياسية

في هذا البلد يلاحظون أن المجال السياسي «التقليدي» كثيراً ما ينوب عن المجال «الحديث» : ينوب عنه ليس في فترات غيابه وحسب، بل حتى في أوقات حضوره و«ازدهاره». وإذا نحن أردنا استعمال عبارة أصبحت الآن رائجة، عبارة «صنع القرار»، فإنه يمكن القول إن القرار السياسي في المغرب قَلَّمَا يصنع، بل ربما لا يصنع البتة، في المؤسسات السياسية «الحديثة» المختصة من برلمان ومجالس حكومية، بل يصنع في الغالب خارجها. ولا يعني هذا أن القرار السياسي في المغرب يصنع دوما خارج المجال السياسي بل إن الذي يحدث هو أن القرارات التي تكتسي أهمية ما خاصة تتخذ بعد مشاورة وحوار، أو على الأقل بعد «مخابرة» مع القوى الوطنية السياسية، ولكن لا على ساحة المجال السياسي «الحديث» بل في إطار المجال السياسي «التقليدي».. وإذن فهناك في المغرب نوع من الازدواجية والتداخل بين مجال سياسي «تقليدي» ومجال سياسي «حديث» : الأول مضمون بدون شكل والثاني شكل بدون مضمون. والحياة السياسية في المغرب المعاصر تقوم كلها على هذه المفارقة. ومهمتنا في هذا الحديث أن نجلوَ أصول هذه المفارقة وعوامل استمرارها والنظر فيما إذا كان من الممكن أن تستمر طويلًا لفترة أخرى.

2 ــ المجال السياسي «التقليدي»

لربما كان المغرب هو الوحيد من بين الدول العربية والإسلامية الذي ظل فيه المجال السياسي الاسلامي «التقليدي» قائماً منذ أن بدأ تقنين هذا المجال في التجربة الحضارية العربية الاسلامية، أي منذ العصر العباسي الأول الذي كان عصر تدوين وتقنين وترسيم، وهو نفسه العصر الذي قامت فيه بالمغرب دولة مستقلة عن الخلافة العباسية، دولة الأدارسة. ومنذ ذلك الوقت والدولة في المغرب (دولة المرابطين ثم الموحدين ثم المرينيين ثم السعديين ثم العلويين، وقد كانت دائما مستقلة عن الخلافة الاسلامية المركزية عباسية كانت أو فاطمية أو «عثمانية») تلتمس الشرعية لنفسها من خلال نظام «البيعة» في صورته الاسلامية : بيعة أهل الحل والعقد الذين تحددت هويتهم، تاريخيا، في المغرب، وبصورة عامة، كما يلي : العلماء والأعيان (تجار وأشراف...) ورؤساء الحرف وشيوخ القبائل. فـ «الأمير» (= سلطان، ملك) لا يصبح حكمه مشروعا، سواء انتزع السلطة بقوة السلاح أو آلت إليه بالعهد والوراثة، إلا إذا حصل على البيعة : بيعة خاصة مكتوبة وممضاة من طرف أهل الحلّ والعقد أو من ينوب عنهم، وبيعة عامة هي عبارة عن قدوم وفود المناطق والقبائل للتهنئة وإعلان الولاء.

ولم تكن هذه «البيعة» مجرد إجراء شكلي، فوراء عباراتها الأدبية التقليدية، التي يطغى فيها السجع والإطناب، شروط ضمنية وأحيانا صريحة وعلى رأسها : التزام «الأمير» بالعمل بالكتاب

والسنة في مقابل طاعة الرعية. إن هذا الشرط الذي يضفي الشرعية على الحكم في الاسلام كان يمنح الفقهاء، مبدئياً على الأقل، حقّ مراقبة «الأمير» وذلك بوصفهم علماء بالشرع الذي جاء به الكتاب والسنة. وهكذا فنظام البيعة في الاسلام، كما طبق في المغرب خاصة، يقوم من الناحية المبدئية على الأقل على المبدأ التالي : «العلماء حكام على الأمراء والأمراء حكام على الرعية». وبعبارة أخرى : الأمراء يحكمون الرعية بـ «توسط» العلماء ومراقبتهم. والمقصود : العلماء بوصفهم أفراداً مُتَفَقِّهين في الشرع، لا بوصفهم هيئة ما. وإذا كان العلماء انما يستمدون وضعيتهم هذه من كونهم يعرفون الشرع ومجتهدين فيه فإن الشرع نفسه يسمح بتوسيع هذا المجال السياسي «الشرعي» ليشمل كل من له نفوذ ما على الرعية كشيوخ القبائل والأعيان وأصحاب الجاه باختلاف أنواعهم.

لقد خضع الحكم في المغرب إذن منذ قيام دولة مستقلة فيه على عهد الأدارسة إلى أن فرضت الحماية الفرنسية عليه سنة 1912، لنظام البيعة هذا، الذي كان عبارة عن مجال سياسي فعلي هو ما ندعوه هنا بالمجال السياسي «التقليدي» : وقد كان «تقليدياً» بمعنيين : فمن جهة كان تقليدا يتبع، إذ لا بد من البيعة سواء كانت السلطة قد انتزعها الأمير بالقوة أو انتقلت إليه بالعهد والوراثة : ففي الحالة الأولى لابد من البيعة لتصبح السلطة المنتزعة سلطة شرعية، وفي الحالة الثانية لابد من البيعة لولي العهد ليمارس السلطة وليقوم بتعبئة الجند للقضاء على الخارجين والطامعين. ومن جهة ثانية كان هذا التقليد المتبع جامداً جمود التقاليد وأيضا جمود الأوضاع الاجتماعية التي كان يمارس فيها، فهو لم يعرف أي تجديد لا في الشكل ولا في المضمون، إلا مع منتصف القرن الماضي حينما أصبح التدخل الاستعماري يهدد استقلال المغرب كما سنرى.

والحق أن هذا الطابع «التقليدي» المزدوج الذي طبع المجال السياسي في المغرب لم يجعل منه مجرد مجال شكلي خال من أية وظيفة، بل بالعكس لقد تنامت واتسعت وظيفة هذا المجال التقليدي عبر العصور. وهكذا فإضافة إلى عقد البيعة، هناك الفتوى التي يطلبها «الأمير» من العلماء كلما جد جديد في الشؤون العامة والوطنية، وهناك «الاستفتاء» أي الاستشارة الواسعة التي يطلب «الأمير» بواسطتها رأي جميع من له صفة تمثيلية ما : علماء، تجار، أعيان، رؤساء الحرف، شيوخ القبائل في مختلف مناطق البلاد وهناك أيضا النصيحة /النقد وَ الاعتراض بل والتمرد أحياناً. وقد مارس ذلك علماء وشيوخ وأعيان ضمن المجال السياسي «التقليدي» هذا.

وإذا كانت النصيحة والنقد والمعارضة والاعتراض، بسبب أمور داخلية، قد شكلت جوهر الحياة السياسية ضمن المجال السياسي «التقليدي» بالمغرب لمدى قرون طويلة فإن هناك عنصراً آخر كان له دور كبير في الابقاء على ذلك المجال حياً، بل في جعله ينتعش ويتقوى، نقصد بذلك الموقف من «الآخر» : إن الارتباط العضوي والتاريخي بين المغرب والأندلس قد

جعل الجهاد ضد الآخر (= «النصارى») في الأندلس واجباً دينياً على «الأمير» في المغرب. ومن هنا كان «الحثّ على الجهاد» من أهم النشاطات السياسية التي كان العلماء يمارسونها داخل المجال السياسي «التقليدي» لأنه، أي الجهاد، من مستلزمات «العمل بالكتاب والسنة». والتقاعس عن الجهاد والتخلي عن حماية الثغور اخلال بشرط أساسي في البيعة الشيء الذي يسقط الشرعية عن الحكم. وعندما سقطت الأندلس وأصبحت الشواطىء المغربية تتعرض لغزو «النصارى» (البرتغال والاسبان ابتداء من القرن السادس عشر) أصبح الجهاد قضية وطنية فضلا عن كونه واجبا دينياً. والتطور الهام الذي حصل في المجال السياسي «التقليدي» في المغرب إنما يرجع بالضبط إلى هذه الفترة بالذات، إلى العقود الأولى من القرن السادس عشر حينما بايع المغاربة مؤسسي الدولة السعدية (وهم مجرد اشراف ورجال علم ودين لم تكن لديهم عصبية قبلية) على أساس الجهاد لتحرير المراكز الشاطئية المغربية التي كانت تحتلها دول أوروبية (البرتغال واسبانيا خاصة) في إطار حركة التوسع الاستعماري التي عرفها ذلك القرن.

وهكذا فلاول مرة في تاريخ المغرب يختار الناس شخصا ليولوه عليهم ملكاً دون أن يكون هذا الشخص من طلاب الملك. لقد كانت القاعدة في الماضي أن المتزعم لحركة الثورة ضد الدولة القائمة يُبَايَعُ بعد أن ينتصر بقوة السلاح، أما تأسيس الدولة السعدية فقد كان، بالعكس من ذلك، نتيجة مبايعة الناس لإحد رجال الدين والعلم، لم يكن من الساعين للحكم ولا من المطالبين به. لقد طلبوه وبايعوه من أجل مهمة أساسية هي قيادة المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الأجنبي للشواطىء المغربية. وهكذا فلاول مرة بعد عهد الخلفاء الراشدين تكتسي البيعة مضمونها الاسلامي الذي يقوم على الاختيار : اختيار أهل الحلّ والعقد لشخصية «الخليفة» بقصد قيادة حركة «الجهاد» مما يجعل منه حقاً «أمير المؤمنين»، أي قائداً لجيش المسلمين. هذا من جهة ومن جهة أخرى تجدر الاشارة إلى أنه في هذا القرن نفسه، القرن السادس عشر، بدأ يتكون لدى المغاربة «شعور وطني» قوامه ربط مفهوم الأمة بالأرض والدولة بالوطن. ذلك انه، بالاضافة إلى حركة التوسع الاستعماري التي كان المغرب يواجهها على شواطئه في الشمال والغرب، كان هناك تهديد آخر من الشرق يتمثل في احتلال الأتراك العثمانيين للجزائر وطموحهم إلى الاستيلاء على المغرب. لقد أصبح «المغرب» بفعل العاملين المذكورين يعني رقعة من الأرض معينة يجب الدفاع عنها ضد تهديد الآخر الأوروبي والآخر العثماني سواء بسواء. لقد كان ملوك المغرب من قبل يعترفون بالخلافة العباسية، إسميا على الأقل، أما عندما جعل الأتراك حدا نهائياً لهذه الخلافة وأخذوا يحكمون كسلاطين، أي بالقوة وحدها (لم يوظف العثمانيون فكرة الخلافة إلا في وقت متأخر) فلم يعد هناك ما يبرر وَلَاءَ الحكام في المغرب لغير المغرب نفسه : المغرب الذي أصبح يعني رقعة من الأرض معنية يجب الدفاع عنها مِمَّا سيجعله في حالة حرب مستمرة مع جيرانه. وهذا شيء سنعكس آثاره بقوة على أوضاعه الداخلية.

بالفعل لقد خلقت حركة التوسع الاستعماري والتهديد التركي وضعاً حرجاً في المغرب : فإضافة إلى احتلال مدن شاطئية واتخاذها مراكز تجارية ونقطا استراتيجية عمل الأوروبيون بكل الوسائل من أجل السيطرة على التجارة المغربية الخارجية ولجأوا إلى انتزاع امتيازات تمسّ السيادة المغربية، كما عمد الأتراك من جهتهم إلى ممارسة أنواع من الضغط العسكري والسياسي. وكان من نتائج ذلك كله وقوع البلاد في أزمة مالية ازدادت تفاقماً مع الأيام، فانتشر الفساد واشتط الجباة واستفحل الظلم فاندلعت نيران الثورة في مناطق مختلفة من البلاد لينتهى الصراع الذي كان طويلا ومريرا بقيام الدولة العلوية (وقد كانت على غرار السعديين بدون عصبية قبلية) التي كان عليها أن تواجه وضعا داخليا مضطربا واطماعا خارجية متزايدة. ولما كانت هذه الدولة قد قامت، مثلها مثل الدولة السعدية، من أجل قيادة «الجهاد» لحماية الثغور والدفاع عنها، فإن البيعة لم تكن مجرد إجراء شكلي بل كانت عبارة عن عقد تكليف حقيقي : لقد أصبح تحرير المناطق المحتلة ووضع حد للعسف في ميدان الجباية، وانصاف المظلومين، أصبحت هذه مطالب وطنية ينص العلماء عليها صراحة أو ضمنا في عقد البيعة، بل ويكتبون في شأنها رسائل للملوك، تارة في إطار النصيحة التقليدية وتارة في شكل نقد جرىء يعبر بصدق واخلاص عن ضمير الأمة، في إطار مجال سياسي «شرعي» عرفوا كيف يعملون على تعميق مداهُ وتوسيع آفاقه.

وفي هذا الصدد يبرز اسم عالمين كبيرين من علماء المغرب الذين تميزوا باتخاذ مواقف اخترقت حدود النصيحة التقليدية بكل شجاعة وصلابة. الأول هو «الإمام علم الاعلام آخر علماء المغرب على الاطلاق، الذي وقع على علمه وصلاحه الاتفاق، أبو علي الحسن بن مسعود اليوسي نسبة إلى آيت يوسي، قبيلة من برابر ملوية» (الناصري : الاستقصا ج 7 ص 108). لقد رفع اليوسي مذكرة إلى المولى اسماعيل (1672 ــ 1727) الذي كان ملكا قويا شديد البأس يعرض عليه فيها الحالة المتردية التي بلغها المغرب آنذاك بأسلوب نقدي جرىء. وفيما يلي فقرات منها يتبين من خلالها كيف كان علماء المغرب يحددون صلاحيات «الأمير» والمهام الملقاة على عاتقه، استنادا إلى الشرع، ويجعلون من المجال السياسي «التقليدي» ميدانا للممارسة الفعلية لـ «الحرب» بواسطة السياسة. يقول اليوسي بعد الحمدلة والتحية :

«فليعلم سيدنا أن الأرض وما فيها ملك لله تعالى لا شريك له والناس عبيد لله سبحانه وإمَاءٌ له، وسيدنا واحد من العبيد وقد ملكه الله عبيده ابتلاء وامتحانا، فإن قام عليهم بالعدل والرحمة والانصاف والاصلاح فهو خليفة الله في أرضه وظل الله على عبيده وله الدرجة العالية عند الله، وان قام بالجور والعنف والكبرياء والطغيان والافساد فهو متجاسر على مولاه في مملكته ومتسلط ومتكبر في الأرض بغير الحق ومتعرض لعقوبة مولاه الشديدة وسخطه. ولا يخفى على سيدنا حال من تسلط على رعيته يروم تملكهم بغير اذنه كيف يَفْعل به يوم يَتَمَكن منه.

«ثم نقول : ان على السلطان حقوقا كثيرة لا تفي بها البطاقة ولنقتصر منها على ثلاثة هي أمهاتها. الأول : جمع المال من حق وتفريقه في حق. والثاني الجهاد لإعلاء كلمة الله، وفي معناه تعمير الثغور بما تحتاج إليه من عدد وعدة. والثالث الانتصاف من الظالم للمظلوم وفي معناه كفّ اليد العادية عليهم منهم ومن غيرهم. وهذه الثلاثة كلها قد اختلت في دولة سيدنا فوجب علينا تنبيهه لئلا يعتذر بعدم الاطلاع والغفلة. فإن تنبه وفعل فقد فاز، وذلك صلاح الوقت وصلاح أهله وسبوغ النعمة وشمول الرحمة، ولا فقد أدينا الذي علينا.

«أما الأمر الأول فليعلم سيدنا أن المال الذي يجبى من الرعية قد أعد للمصالح التي ينتظم بها الدين وتصلح الدنيا من أهل البيت والعلماء والقضاة والأيمة والمجاهدين والأجناد والمساجد والقناطر وغير ذلك من المصالح... فلينظر سيدنا فإن جباة مملكته قد جروا ذيول الظلم على الرعية فأكلوا اللحم وشربوا الدمّ وامْتَشَنُوا العظم وامتصوا المخّ ولم يتركوا للناس ديناً ولا دنيا : أما الدنيا فقد أخذوها وأما الدين فقد فتنوهم عنه، وهذا شيء شهدناه لا شيء ظنناه. ثم ان أرباب الحقوق قد ضاعوا ولم تصل إليهم حقوقهم. فعلى السلطان أن يتفقد الجباة ويكفّ أيديهم عن الظلم ولا يغتر بكل من يزين له الوقت، فإن كثيرا من الدائرين به طلاب دنيا لا يتقون الله تعالى ولا يتحفظون من المداهنة والنفاق والكذب...»

«وأما الثاني فقد ضاع أيضا، وذلك أنه لم يتأت في الوقت إلا عمارة الثغور، وسيدنا قد غفل عنها فقد ضعفت اليوم غاية. وقد حضرت بمدينة تطاوين أيام مولانا الرشيد رحمه الله فكانوا إذا سمعوا الصريخ تهتز الأرض خيلًا ورماةً، وقد بلغني اليوم أنهم سمعوا صريخاً من جانب البحر ذات يوم فخرجوا يسعون على أرجلهم بأيديهم العصيّ والمقاليع. وهذا وهن في الدين وغرر على المسلمين. وانما جاءهم الضعف من المغارم الثقيلة وتكليفهم الحركات واعطاء العدة كسائر الناس. فعلى سيدنا أن يتفقد السواحل كلها من قَلْعِيّة إلى مَاسَّة ويحرضهم على الجهاد والحراسة بعد أن يحسن اليهم ويعفيهم مما يكلف به غيرهم ويترك لهم خيلهم وعدتهم ويزيدَهم ما يحتاجون إليه (= كان المولى اسماعيل قد جرد القبائل من السلاح واصطنع جيشا نظامياً كان قسم كبير منه من العبيد المجلوبين من السودان أيام السعديين).

«وأما الأمر الثالث فقد اختل أيضا لأن المشعبين للانتصاف بين الناس في البلدان، وهم العمال وخدامهم، هم المشتغلون بظلم الناس فكيف يزيل الظلم من يفعله. ومن ذهب يشتكي سبقوه إلى الباب فزادوا عليه فلا يقدر أحد أن يشتكي. فاليتق الله سيدنا وليتق دعوة المظلوم فليس بينها وبين الله حجاب وليجهد في العدل فإنه قوام الملك وصلاح الدين والدنيا... وليعلم سيدنا أن أول العدل أن يعدل في نفسه فلا يأخذ لنفسه من المال إلا بحق، وليسأل العلماء عما يأخذ وما يعطي وما يذر».

ويضيف اليوسي شارحا دور العلماء في الاسلام استنادا إلى حديث نبوي فيجعل لهم السلطة التشريعية حاصراً مهمة الأمير في التنفيذ. يقول تعقيبا على الجملة الأخيرة السالفة : «وقد كان بنو اسرائيل يكون فيهم الأمير على يد نبي، فالنبي يأمر والأمير ينفذ لا غير. ولما كانت هذه الأمة المرحومة انقطعت منها النبوة بنبيها خاتم النبيئين ﷺ فلم يبق إلا العلماء يقتدى بهم، قال ﷺ : «علماء أمتي كأنبياء بني اسرائيل»، فكان حقا على هذه الأمة أن يتبعوا العلماء ويتصرفوا على أيديهم أخذاً وعطاء...»(الناصري : الاستقصاء ج 7 ص 86).

وقد تعرض العلماء في بعض الأحيان للاضطهاد والعسف، بل والقتل، بسبب تمسكم بمواقفهم ضدا على تصرفات وإجراءات ارتأوا انها تخالف الشرع. من ذلك محنة الفقيه أبي محمد عبد السلام بن حمدون جسوس الذي امتنع عن الموافقة على تمليك الحراطين (العبيد المعتوقين) للسلطان المولى اسماعيل قصد تسجيلهم في ديوان جيش العبيد الذي كان قد انشأه. وكان المولى اسماعيل قد استفتى العلماء في جواز تملك هؤلاء العبيد فافتاه بعضهم بالجواز وأفتاه آخرون بالمنع، وكان على رأس هؤلاء الفقيه عبد السلام جسوس المذكور، وقد تعرض بسبب ذلك لمحنة عظيمة فسجن وعذب هو وأفراد من عائلته ثم قتله القائد ممثل السلطان في فاس. «ولما دنا وقت شهادته رحمه الله وقد ايس من نفسه كتب بخطه رقعة وأذاعها في الناس، يقول فيها ما نصه : الحمد لله، يشهد الواضع اسمه عقبه على نفسه ويشهد الله تعالى وملائكته وجميع خلقه، أني ما امتنعت من الموافقة على تمليك من مُلِّكَ من العبيد إلا لأني لم أجد له وجهاً ولا مسلكاً ولا رخصة في الشرع، واني ان وافقت عليه طوعا أو كرها فقد خنت الله ورسوله في الشرع وخفت من الخلود في النار بسببه، وأيضا فإني نظرت في أخبار الأيمة المتقدمين حين أكرهوا على ما لم يظهر لهم وجهه في الشرع فرأيتهم ما آثاروا أموالهم ولا أبدانهم على دينهم خوفاً منهم من تغيير الشرع واغترار الخلق بهم. ومن ظن بي غير ذلك وافترى على ما لم أقله وما لم أفعله فالله المَوْعِدُ بيني وبينه وحسبنا الله ونعم الوكيل، وكتب عبد السلام بن حمدون جسوس غفر الله ذنبه وستر في الدارين عيبه صبيحة يوم الثلاثاء الثالث والعشرين من ربيع الثاني سنة إحدى وعشرين ومائة وألف» هجرية (الناصري : الاستقصاء ج 7 ص 94).

ولم تكن هذه المواقف الصريحة الشجاعة مقصورة على أولئك الذين كانوا يتحركون داخل المجال السياسي «التقليدي» من موقف المعارضة خارج حاشية «الأمير» بل لقد عرفت هذه الحاشية نفسها رجالًا كانت لهم مواقف مماثلة، مواقف يطبعها الصدق والصراحة. من ذلك أن «المولى اسماعيل لما أيقن بالموت «عند مرضه الأخير) دعا وزيره وعالم حضرته الكاتب أبا العباس اليحمدى وقال له : «اني في آخر يوم من أيام الدنيا فأحببت أن تشير علي بمن أقلده هذا الأمر من وُلْدِي لأنك أعرف بأحوالهم مني» فقال له : «يامولانا لقد كلفتني أمراً عظيما،

وأنا أقول الحق : انه لا ولد لك تقلده أمر المسلمين، كان له ثلاثة (سماهم له) فقبضهم الله إليه»، ومعنى ذلك أن الاحياء منهم، وكانوا نحو خمسمائة من الذكور فقط كما يذكر المؤرخون، لا يصلح أي منهم لولاية العهد. وواضح أن المولى اسماعيل ما كان ليقبل هذا الجواب، بل ما كان ليستشير في هذا الأمر.لو كان نظام الحكم في المغرب خالياً من أي مجال سياسي مثلما هو الشأن فيما يعرف بـ «الاستبداد الشرقي». كلا، لقد كان هناك تقليد مرعي، منه تستمد الشرعية، تقليد البيعة والمشورة وطلب الفتوى والاعتراف بحق المعارضة والاعتراض. وهذا ما لمسناه في فترة حكم أقوى وأعنف ملك عرفه المغرب في القرون الأخيرة، السلطان مولاي اسماعيل «الذي دوخ بلاد المغرب كلها واستولى على سهلها ووعرها، واستولى على تخوم السودان وانتهى منها إلى ما وراء النيل (= نهر السنغال) وانتشرت دولته في عمائرها وبلغ من ذلك ما لم يبلغه المنصور السعدي، وامتدت مملكته في جهة الشرق إلى بسكرة من بلاد الجريد ونواحي تلمسان». (الاستقصاء ج 7 ص 101 نقلا عن اليفرني في «النزهة»). وإذا كان المجال السياسي التقليدي في المغرب قد بقي حياً نشطاً تَتَّسِم الحركة فيه بما يشبه التحدي أحياناً زمن الملوك الأقوياء، فمن الطبيعي أن تكون الحركة في هذا المجال أكثر زخماً على عهد الملوك الضعفاء الذين عرفهم المغرب بعد المولى اسماعيل.

3 ــ الاتجاه نحو تحديث المجال السياسي في المغرب

بالفعل يبدو أن المولى اسماعيل لم يعهد لأحد من أولاده فصار الأمر إلى قواد جيش العبيد الذين «كانوا يقدمون من شاءوا ويؤخرون ما شاءوا» من أولادِه، فدخل المغرب في مرحلة من الفوضى أزيد من ثلاثين سنة عرف خلالها أكثر من ملك في وقت واحد، يحارب بعضهم بعضاً، مما شجع الدول الأوروبية الاستعمارية على التدخل والخوض في الماء العكر. وهكذا أصبح تدخل الدول الأوروبية (فرنسا واسبانيا وانجلترا خاصة) عنصرا فاعلًا ومؤثراً في الأوضاع بالمغرب، منذ ذلك الوقت. وإذا كانت الأوضاع قد عرفت شيئاً من الاستقرار والانتعاش على عهد محمد بن عبد الله (1757 ــ 1790)، حفيد المولى اسماعيل، الذي انشأ أسطولا قوياً استطاع أن يرد به حملات الأوروبيين على الشواطىء المغربية ويطرد البرتغال من مدينة الجديدة(1768) ويحاصر الاسبان في مليلية، إضافة إلى اهتمامه بإصلاح العدلية والتعليم مقربا إليه العلماء الذين كانوا «لا يغيبون عن مجلسه في أكثر الأوقات»، إذا كان المغرب قد عرف هذا النوع من الانتعاش فإنه سرعان ما دخل في مسلسل من التراجع والتردي على إثر هزيمة جيش السلطان مولاي عبد الرحمان في واقعة اسلي 1844 م أمام قوات الاحتلال الفرنسي في الجزائر (كان ذلك في إطار مساندة ثورة الأمير عبد القادر الجزائري على احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830).

وهكـذا عرف المجال السياسي «التقليدي» في المغرب إبتداء من أواخـر القرن الثامن عشر، بعـد وفاة السلطـان محمد بن عبد اللـه، تطورات هامة كانت في جملتـها عبارة عن ردود فعـل وطنية على فصول مسلسل التـردي المشار إليه، تطـورات يمكن إجماليها في ثلاثة عناصر هي : البيعة المشروطة، المطالبـة بالاصلاح والتمثيـل النيابـي والدستور، ثم اللجـوء إلى الاستشارة الشعبية والانتهاء بتأسيـس مجلس شورى للأعيـان.

أ ـــ البيعـة في المغرب مشروطة دوما بـ «العمل بالكتاب والسنة»، وكثيرا ما يقع التنصيص على أن البيـعة هـي على «ما بويع عليـه رسول الله ﷺ والخلفاء الراشـدون والأيمة المهتدون» أو أنهـا «تامة الشروط».. الخ. ولكـن الجديد في المرحلة التي نتحدث عنها هنـا هو ربط البيعة بأمور محددة تشغـل الرأي العام الوطني زمـن البيعة. ولربمـا كانت بيعة المولى سليمان (1792 ـــ 1822) أول بيعـة مشروطة من هذا النوع. وإذا كان نـص هـذه البيعة يكتفي بوصفها بأنها «بيعـة تامة محكمـة الشروط وفيه العهـود وثيقـة الربوط جارية على سنن السنـة والجماعـة» فإن الجبرتي، المؤرخ المصري المعروف، الذي عـاش في ذلك العصر، يذكر بصـدد الترجمة لإحد علماء المـغرب البارزين آنذاك، محمـد التاودي بن سـودة، يذكر أنه «لما توفي مولاي محـمد سلطان المغرب ووقع الاختـلاف والاضطـراب بين أولاده، اجتمـع الخاصة والعامة على رأي المترجم (أي التاودى بن سودة المذكور) فاختـار المولى سليمان وبايعه على الأمر بشـرط السير على الخلافة الشرعية والسنن المحمدية وبايعـه الكافة بعده علـى ذلك وعلى نصـرة الدين وترك البدع والمظالم والمكوس والمحارم، وكان ذلك كذلك». (ذكره المنوني في : مظاهر يقظة المغرب الحديث ج 1 ص 379). ومعنى هذا أنه إذا كان العلماء قد اكتفـوا في نص البيعة الرسمي بعبارة «بيعة تامة محكمـة الشروط» فإن الأمر لا يتعلق بمجرد عبارة «تقليديـة» لا تحمل مضمونا محددا بـل إنها تنص بالاجمال على ما وقـع التأكيد عليـه في البيعة العامة، بيعـة الشعب أعني : «نصرة الدين» أي مقاومـة الاحتلال الأجنبي أساسـاً، و «ترك البـدع والمظالـم» وفي مقدمتهـا عسـف الولاة والجباة، و «المكوس والمحارم» ولعـل هذا كان هو الشـرط الأساسي. فقد أحدث سَلَفُهُ المولى محمـد بن عبد الله ضريبة عرفت بـ «المكوس» يوديهـا التجار على أبـواب الأسواق كما تؤدى على الغلات والسلـع، وكان قد استنـد فيها إلى فتوى من الفقهـاء الذين أجابوه بأنه «إذا لم يكـن للسلطان مال جاز له أن يقبض من الرعيـة ما يستخدم به الجند» (الاستقصاء ج 8 ص 7). غير أن السلطـة المركزيـة اشتطـت في ذلك حتى «ضاق الأمر بالناس غاية الغايـة» وكثرت الشكوى منهـا فتصدى بعض العلمـاء لمعارضتها إضافة إلى أصحـاب الحرف الذيـن جعلوا من الغاء المكس مطلبـا «نقابيا» شعبيـا قامـت من أجلـه أحداث دموية وثورات كان من أشهرهـا ثورة الدباغيـن بفاس عام 1874 على عهـد الحسـن الأول، الثورة التي وصفهـا المنوني بانها «أول ثورة عماليـة يشهدها المغرب الحديث» (المنوني : مظاهر... ج1 ص 382).

ومن البيعات المشروطة بيعة المولى إبراهيم بن اليزيد حفيد محمد بن عبد الله. فقد ورد في نص بيعته أنه «التزم أن يبدل الاجتهاد في مصالح العباد... وأن يرفع منارهم وأن يحمي ذمارهم وأن يعاملهم بالرفق في الأمور وأن يحملهم على جادة الشرع المشهور وأن يسير فيهم بالسيرة المحمودة عواقبها المأمونة مغبّها وأن يسد ثغورهم ويحمي ظهورهم.. وأن لا يأنف من مشورة أهل العلم في الأمور بل يشاورهم في الايراد والصدور وأن يرفع القواعد والأسوس برفض المغارم والمكوس ولا يحكم في المناصب الغرض والتعصب بل يجريها على حسب الاستحقاق والنصيب... وأن يرسل عنان الفتوى ويتجنب أهل الجهل والدعوى وأن لا يمكن العدوّ الكافر من سوق الوسق... وألا يجعل أمور المسلمين في أيدي التجار والمترفيتن لأن ذلك سبب التّدْمير واستيلاء الفساد والنكير...» (أنظر نصّ البيعة في «تاريخ تطوان» للاستاذ محمد داود ج3 ص 256). ونصت بيعة المولى سعيد بن يزيد بتطوان على نفس الشروط حرفا بحرف.

ومن البيعات المشروطة كذلك بيعة الحسن الأول (1873 ــ 1894). يقول صاحب الاستقصاء الذي عاصر هذا الملك وكان مؤرخا للدولة في عهده : «انه لما وصل خبر وفاة السلطان (محمد بن عبد الرحمان) إلى فاس وان الناس اجتمعوا على بيعة أمير المؤمنين المولى حسن أعزه الله واجتمع أهل فاس لعقد البيعة أيضا (= بعد أن بويع بمراكش حيث كان خليفة لوالده) اشترط عامتهم لا سيما الدباغون أن يزيل عنهم المكس، فيقال إن بعض من أراد الكلمة من العلماء والأعيان تكفل لهم بذلك عند السلطان» (الاستقصاء ج 9 ص 129). غير أن المكس لم يقع الغاؤه فحدثت اضطرابات اجتماعية استجاب السلطان على إثرها لمطالب الدباغين والعلماء، «والغى المكوس الموظفة على سائر الأبواب والقرى المغربية كلها»، وان كان قد أبقى على مكوس أخرى لم يكفّ العلماء عن مواصلة المطالبة بإلغائها (أنظر : المنوني ج1 ص 383).

ونأتي إلى بيعة المولى عبد الحفيظ (1909 ــ 1912) التي تَمَّتْ في ظروف حرجة جداً، ظروف الفتن والثورات الداخلية واحتلال فرنسا لمدينتي وجدة والدار البيضاء واستفحال التدخلات الأجنبية بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء (15 يناير 1906). وإذا كان هذا المؤتمر الذي دعا إليه المغرب قد اعترف له بالاستقلال والوحدة وسيادة السلطان فإنه أقر من جهة أخرى، بحضور ممثلي السلطان عبد العزيز، الامتيازات التي كانت قد انتزعتها فرنسا واسبانيا كما كرس التدخل الأجنبي في الشؤون المغربية، شؤون التجارة والمالية والميزانية والشرطة والأمن. وكان طبيعياً أن يرفض الشعب المغربي وطليعته السياسية مقررات هذا المؤتمر فقامت قلاقل وثورات تزعم احداها، انطلاقاً من مراكش، المولى عبد الحفيظ وتمكن من خلع أخيه المولى عبد العزيز. وعند مبايعة المولى عبد الحفيظ بفاس طالب أحد متزعمي ردّ الفعل الوطني على التطورات المذكورة،

الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، أن يشترط عليه في عقد البيعة شروط منها : «أن ينقض عقد الجزيرة، وينشيء مجلساً شورياً، ويتعاقد ويتعاهد مع الدول الاسلامية وخصوصا تركيا، ويأتي بمحاربين أتراك ومعلمين، ويقيم الشعائر الاسلامية، ويولي الأكفاء، ويرجع الحدود المغربية إلى أصلها من توات وكلوم بشار ونحو ذلك» (المنوني ج2 ص 345). ثم صيغت هذه الشروط في قالب نصّ البيعة التقليدي كما يلي : «... ويسعى السلطان جهده في رفع ما أضرّ بهم (= الشعب) من الشروط الحادثة في الخزيرات (عقد الجزيرة الخضراء) حيث لم توافق الأمة عليها ولا سلمتها ولا رضيت بأمانة من كان يباشرها ولا علم لها بتسليم شيء منها، وأن يعمل وسعه في استرجاع الجهات المأخوذة من الحدود المغربية وأن يباشر إخراج الجنس المحتل من المدينتين اللتين احتل بهما ويزين صحيفته الطاهرة بحسنة استخلاصها، وان يستخير الله في تطهير رعيته من دنس الحمايات (التي كانت تمنحها الدول الأوروبية كحصانة ديبلوماسية لعملائها من المغاربة) والتنزيه من اتباع إشارة الأجانب في أمور الأمة لمحاشاة همته الشريفة عن كل ما يخل بالحرمة، وإن دعت الضرورة إلى اتحاد أو تعاضد فليكن مع إخواننا المسلمين كآل عثمان وأمثالهم من بقية الممالك الاسلامية. وإذا عرض ما يوجب مفاوضة مع الأجانب في أمور سلمية أو تجارية فلا يبرم أمراً منها إلا بعد الصدع به للأمة كما كان يفعله سيدنا المقدس الحافظ للذمة (الحسن الأول) حتى يقع الرضا منها بما لا يقدح في دينها ولا في عوائدها ولا في استقلال سلطانها. وان يوجه، أيده الله، وجهته الشريفة لاتخاذ وسائل الاستعداد للمدافعة عن البلاد والعباد... وان يقرّ بفضله العيون والنفوس برفع ضرر المكوس... وكفّ العمال عن الدخول في الخطط الدينية وترك ما أحدث من الجمع المستلزم لاستبداد الرؤساء بتنفيذ مراداتهم في القضايا والأغراض...» (أنظر نصّ البيعَة في «أتحاف اعلام الناس...» لابن زيدان، ج 1 ص 452، وكذلك في المنوني ج 2 ص 349.)

ب ــ كان ذلك عن ظاهرة البيعة المشروطة التي عرفها المغرب في القرن التاسع عشر خاصة. أما عن مشاريع الاصلاح، وهو العنصر الثاني الجديد في المجال السياسي التقليدي خلال نفس الفترة فتجدر الاشارة أولا وقبل كل شيء إلى أنه على الرغم من احتكاك المغرب بأوروبا الحديثة عسكريا وتجاريا وديبلوماسيا منذ القرن السادس عشر فإن القائمين على أمور المغرب سواء منهم المخزن أو العلماء لم يشعروا بالحاجة إلى الاقتباس من أوروبا ولا إلى التحديث إلا بعد هزيمة المغرب في واقعة اسلي 1844. ذلك أنه ابتداء من تاريخ هذه الهزيمة، وبسبب منها، بدأت ترتفع داخل المجال السياسي «التقليدي» أصوات تطالب بالاصلاح، وكان أول ما ركزت عليه هذه الأصوات هو إصلاح الجيش. وإذا كان المجال هنا لا يتسع لعرض مفصل للمشاريع الاصلاحية التي ظهرت في هذه الفترة فلا أقلّ من إعطاء ملخص عن مضامين أهمها. (يرجع الفضل إلى

الباحث المقتدر محمد المنوني في الكشف عن هذه المشاريع وغيرها من مظاهر يقظة المغرب الحديث. والكلّ عالة عليه في هذا المجال).

لعل أول دعوة للإصلاح والتحديث ظهرت في المغرب بعد هزيمته في واقعة اسلي، على عهد المولى عبد الرحمان، هي كتاب محمد بن عبد القادر الكردودي (1851) وعنوانه : «كشف الغمة ببيان أن حرب النظام حقّ على الأمة» يدعو فيه إلى إعادة بناء الجيش المغربي على غرار النظام المتبع في الجيوش الأوروبية الجديثة مع ما يجب أن يرافق ذلك من اصلاحات سياسية واجتماعية. يقول في مقدمة كتابه : «... حملتني الحمية الدينية والغيرة الاسلامية على أن وضعت هذا الكتاب الجامع لمحاسن اللباب المشتمل على صفة الحروب واسبابها وموجبات الظفر والهزيمة وآدابها مع ما تتوقف عليه من الشورى والعدّة والشجاعة وأحوال الجند التي بها ينتظم عقد الجماعة»، ثم يلمح في ثنايا الكتاب إلى ضرورة تشكيل مجلس نيابي كما هو الشأن عند الأوروبيين والأتراك، يقول : «قلت والروم لعهدنا، وكذلك الترك فيما يبلغنا، قصورا الشورى على أربعين رجلًا، فلا يبرم أمر عندهم إلا إذا صدر عن رأيهم وإشارتهم وتسمى هذه الجماعة بالكرطي» (= Cortés اسم البرلماني في اسبانيا والبرتغال. وقد وضع الكردودي كتابه هذا للمولى عبد الرحمان. وهناك رسائل أخرى وقصائد ومنظومات في نفس الموضوع، أنظر المنوني ج 1 ص 23 وما بعدها).

ثم ما لبثت أن ظهرت مؤلفات تدعو إلى إصلاح الأوضاع عموماً ككتاب سعيد بن عبد الله الدكالي الذي طاف بالمشرق «ورأى نهضة أوروبا في علومها واستفاد منها، ولما رأى خطرها محدقا بالمغرب ورأى المولى الحسن يحيط به أصحاب علم الجداول والنتجيم كتب له تأليفا في السياسة الرشيدة التي يُنْقَذُ بها المغرب سماه «وردة الناشق وروضة العاشق» ثم سماه «التحفة الدكالية إلى الحضرة العالية»، قسمه إلى ثلاثة أبواب الأول «في المغرب وأحواله ورجوع صحته بعد اعتلاله» والثاني «في الدين ومكانته وكيف دخل الوهن على أركانه» والثالث «في حال دول الروم واستفحالها واقتدائها بلباب الاسلام وانتحالها» ثم خصص الباب الرابع لترجمته الشخصية والخامس لسيرة المولى الحسن (الكتاب مفقود كما يقول المنوني نفس المرجع ج 1 ص 355).

ومن المشاريع الاصلاحية التي ينبغي التنويه بها هنا مشروع الحاج على زنيبر السلاوي (1844 ــ 1914) الذي أقام بالمشرق وخاصة بمصر حيث مكث مدة طويلة «عايش خلالها حرب عرابي باشا وساهم فيها كما عاين معطيات اليقظة المصرية وردد أصداءها في أشعاره»، وعند رجوعه إلى المغرب واطلاعه على ما كان يتهدد استقلاله حرر مذكرة بعنوان «حفظ الاستقلال ولفظ سيطرة الاحتلال» استهلها بشرح مضمون الاستقلال وتحليل ظاهرة الاحتلال،

ثم اتبع ذلك بـ «وقفة اعتبار» أكـد فيها على ضرورة عدم الاستسـلام لليأس رغم تردي الأوضاع وأنه من الممكـن دوما تدارك الأمر، ولذلـك قصد بمذكرتـه «تنبيه الهمم العاليـة إلى نتيجة أحسن طرق الجدّ والاجتهاد ونبـذ دواعي الكسل والاستبداد»، ضاربا المثل بـ «ظهور أمة اليابان على أمة الصيـن ظهور القاهر المنتصر» مع أن الأولى «لا تبلـغ عُشر الثانية في العدد... وتعزيز أمة اليابان مجدهم السالـف الذكر بسحق قوة دولة الروسيا في أقصى المشارق بـراً وبحراً في مدة قليلة بالنسبة للقوتيـن، وما ذلك إلا لوجود القوة الدفاعيـة والهمم العالية المنفطمة على مرارة الصبر»، ثم ينتقل بعد ذلك إلى لائحة الاصلاحـات التي يراها ضروية وقد عرضها في 31 بندا ينـص الأول منها على : «انتخاب لجنة من أعيان متنورى الأمة تحت رئاسـة أفضلهم لاتخاذ الوسائـل الاصلاحية». وتنـص البنود الأخرى على جملة من التدابيـر تهدف إلى تنظيـم سير أجهـزة الدولة بما يضمن استقلال الحكومة عن التدخـلات الأجنبية وإشرافها التام على كافـة المغاربة (= ضدّ نظـام الحمايات) وتنظيم الجبايات وإقامـة العدل مع التنصيص على استعمال اللغة العربيـة في جميـع دواويـن الحكومة «مع إدخـال كَمْ لُغَةٍ أجنبية لضرورة الوقـت بشرط عدم انفرادهـا بشيء يخرجهـا من سلطة الاجراءات العربية» مـؤكدا على ضرورة «اتخاذ التدابير اللازمـة لإدخال فنون المعـارف العصريـة من جهادية وغيرها وأنواع الصنائع الحديثة والفلاحـة وما يزيد الأمة تقدمـاً في الأمور التجارية والاقتصادية بكل نشاط (أنظر نص المذكرة في : المنوني ج. 2 ص 414).

وأضـح أننا هنا أمام مشروع اصلاحي تحديثي يختلف في شكلـه ومضمونه عن المشاريـع السابقة، ليـس فقط بدعوته إلى تحديث الادارة والتعليـم والاستعانة باللغات الأجنبية الشيء الذي كان في ذلك الوقت من «اللا مفكر فيه» داخل المجال السياسي التقليدي، بل إن مشروع الحاج علي زنيبر يخترق هذا المجال اختراقا، في اتجاه تدشين «حداثة سياسية»، وذلك باقتراحه في البند الخامس والعشرين من مذكرته : «انتخـاب لجنة من أعيان الأمة لتحرير «جامع» (= دستـور) تحفـظ به حقوق الأمة والحكومة ومن في حكمهـا» وبعبارة معاصرة : انتخـاب مجلس تأسيسي لوضع دستور للبلاد.

والواقـع أن الدعوة إلى وضع دستور للمغرب سرعـان ما نضجـت فظهرت مشاريع دساتير عثر حتى الآن على نصوص اثنين منها : الأول من وضع عالم سوري هو الشيخ عبد الكريم مراد الذي جاء إلى فـاس عام 1906 واشتغـل فيها بـ «القاء دروس علمية تناولـت مبادىء السياسة والجغرافيـة والحساب والتاريخ». ومن المبـادرات السياسية للسيد عبد الكريم مراد تدوينـه لمشروع اصلاح قدمه إلى السـلطان عبد العزيز بعد مؤتمر الجزيرة اقترح فيه تأسيس مجلس نيابي ووضع دستور للبلاد.

وكـما فعل الحاج علي زنيبر يشير الشيخ عبد الكريم مراد في مقدمـة مشروعه إلى تجربـة اليابان مؤكدا أنه «يمـكن لحكومة المغرب أن تبلغ ما بلغـته اليابان بأقرب وقت إذا اقتفى أثر اليابـان بالاجتهاد.. وأخذ العلـوم الصناعية والوقتية الموافقة للاحكام الشرعية من أوروبا» مشيرا إلى أن نهضة اليابان تعـود إلى أن أهلها «تيقظـوا لما لأوروبا من الطمـع في استمـلاك بلادهم بطريق سياسي فجمـعوا كلمتهم ورجع سلطانـهم عن الحكم المطلق إلى المشورة فـأسس مجلس نواب الأمة وانتخب له أعضاء من كل بلد وشعب في المملكة». ثم ينتقل إلى المغرب فيبرز رفض المغاربة لعقد الجزيرة ورغبتهم في الاصلاح وحرصهم على استقلال بلادهـم ثم يتقدم بمشروع اصلاحي عام من ثلاثة أقسام : قسم يبين «كيفية تشكيل مجلس الأمة وأصول أعماله والفوائد التـي تنتـج عنه» وقسم يتناول «كيفيـة تكوين جيش جرار على وجـه منتظم» وقسم ثالث يشرح «كيفية وجود مال داخلي يتيسـر فيه إجـراء ما تطلبه أوروبا من الاصلاح في بـلاد سيدنا نصره الله تعالى مـع موافقـة ذلك للأحكام الشرعية». (أنظر نصّ المشروع في : المنوني ج2 ص 422).

ويعـرف المجال السياسي «التقليدي» قفزة أخرى جـدّ هامة مع بـروز جماعة من الوطنيين الشباب الذيـن اقترحوا نصّ دسـتور آخر نشروه على صفحـات جريدة «لسان المغرب» التي كـانت تصدر بطنجـة، (وكان المخزن قد أصدرهـا، على عهد السلطان عبد العزيز، لمواجهـة حملة الصحـف الأجنبية والردّ عليها، وقد تولى الاشراف عليهـا صحفيان لبنانيان). ولكي نأخذ فكرة عن أهميـة الخطوة التي قطعـها المجال السياسي في المغرب في اتجاه الحداثـة السياسية ننقل هنا فقرات من مقال نشرتـه هذه الجريدة موجهـة الكلام إلى السلطان عبد الحفيظ الذي بويع كمـا ذكرنا بيعـة مشروطة. يقول المقال، وهو بلا ريـب من تحرير أحد أفراد جماعة الوطنيين الشبـاب المغاربة الذيـن كانوا يشكلون آنذاك «جماعـة سرية»، يقول : «بما أن الوقت قد دعـا إلى الاصلاح، والشبيبة العصريـة قد هللت قلوبها وانشرحت صدورها له، وجلالـة سلطانها الجديد (عبد الحفيظ) يعـرف لزومه، فنـحن لا نألوا جهدا في المناداة بطلبـه على صفـحات الجرائد من جلالته، وهو يعلـم أننا ما قلدناه بيعتنـا واخترناه لأمامتنـا وخطبنا ودّه رغبة منا وطوعاً من غير أن يجلـب علينا بخيـل ولا رجال، إلا أملا في أن ينقذنـا من وهدة السقوط التي أوصلـنا إليها الجهل والاستبداد... وبما أن يدا واحدة لا تقدر على انهـاض شعب من وهدة السقوط ولا إصـلاح ادارة متخلفة كإدارة حكومتنـا فيجب أن تكون الأيدي المتصرفـة والعقول المفكرة والأفكـار المدبرة كثيرة متكاتفة على العمل. وعليه فلا مناص ولا محيـد لجلالته من أن يمنـح أمته نعمة الدستور ومجلـس النواب ومن اعطائها حرية العمل والفكر لتقوم بإصـلاح بلادها اقتداء بدول الدنيا الحاضرة، المسلمة والمسيحية. والدول الحاضرة يوم كانت مستبدة وكـانت سلطتها مطلقة لم تـكن لها كلمة مسموعة ولا ما يـدل على أنها دول قديرة، وحيـث خلص الله تلك الأرواح من شبكـة الاستبداد والرقّ نهضـت تلك الدول من سقوطها

وتنقلت في أطوار الكمالات حتى وصلت اليوم إلى ما وصلت إليه، وكفى حجة على هذا أمة اليابان» (أنظر «الحركات الاستقلالية في المغرب العربي» لعلال الفاسي ص 99 طبعة تطوان. (أنظر أيضا مقالتنا عن «تطور الانتليجانتسيا المغربية ». (الفصل الأول من هذا الكتاب).

أما الدستور الذي اقترحته هذه الجماعة فيُبَيِّنُ سلطات الملك واختصاصات الوزراء وينصّ على انتخاب مجلس للأمة وتكوين مجلس للأعيان، ويلحّ على حقوق المواطن المغربي مؤكداً أنه «يحق لكل مغربي أن يتمتع بحريته الشخصية بشرط ألا يضر غيره ولا يمسّ حرية غيره» (المادة 13) و «أن الحرية الشخصية تقوم بأن يعمل كل واحد ما شاء ويتكلم بما شاء مع مراعاة الآداب العامة» (المادة 14) كما ينصّ على الزامية التعليم (المادة 15) وحرية المطبوعات (المادة 16) والمساواة في فرص الوظيفة والشغل (المادة 17... الخ. (أنظر نصّ هذا الدستور في كتاب «المغرب قبل الاستقلال...» لعبد الرحيم بن سلامة. دار الثقافة الدار البيضاء 1980 ص 85).

ج ــ وإذا كانت البيعة المشروطة والمشاريع الاصلاحية تعبر عن تطور وعي النخبة الوطنية داخل المجال السياسي «التقليدي» نحو إقرار أسس «الحداثة السياسية» فإن هناك بالمقابل تطوراً مماثلاً من جهة «الأمير» : نقصد بذلك اتجاه «الشورة» و «الفتوى» التقليديتين إلى أسلوب الاستشارة الشعبية الواسعة والانتهاء إلى تشكيل مجلس للأعيان.

بالفعل كانت «الفتوى» و «الشورى» أي طلب السلطان رأي العلماء وغيرهم من «أهل الحلّ والعقد»، في أمر من الأمور الحادثة أو التي ينوي إحداثها سلوكاً تقليدياً. إنه كان من جملة تقاليد الحكم في المغرب منذ المرابطين. ولكن الجديد في الموضوع خلال الفترة التي نتحدّث عنها، القرن التاسع عشر وبداية العشرين، هو أنه عندما اشتدت ضغوط الدّول الأوروبية على المخزن من أجل حمله على القيام بـ «اصلاحات» تضمن الامتيازات التي انتزعتها وتمكنها من انتزاع أخرى لجأ ــ المخزن ــ إلى مواجهة هذه الضغوط، سلمياً، بمختلف الوسائل : فعلاوة على استغلاله الذكيّ للتنافس بين الدول الأوروبية ذاتها كثيرا ما كان السلطان يعتذر بكون الملك لا يملك صلاحية إدخال «الاصلاحات» المطلوبة وانه بالتالي لابد، قبل اتخاذ القرار من استشارة أهل الحلّ والعقد من علماء ورؤساء قبائل وغيرهم.

وهكذا فبالإضافة إلى طلب السلطان محمد بن عبد الله فتوى العلماء في مسألة المكوس واستشارة محمد بن عبد الرحمان عشرة من أيمة العلماء في أمر تنظيم الجيش على أسس جديدة مما يدخل في إطار الفتوى «التقليدية»، هناك استشارة من نوع جديد جاء الجواب عنها يحمل بين طياته مضامين جدّ هامة يتم التصريح بها لإول مرة ــ فيما نعلم ــ داخل المجال السياسي التقليدي المغربي. ذلك أن كاتب الدولة في الفاتيكان وجه إلى مؤتمر مدريد (1880 الذي اعترف لسائر الدول الأوروبية الثلاثة عشرة المشاركة فيه بنفس الامتيازات التي كانت لفرنسا واسبانيا في

المغرب) مذكرة حول «حرية العقيدة بالمغرب» تطالب بإقرار حرية الأديان فيه. لقد تبنى مؤتمر مدريد تلك المذكرة وبعث بها إلى السلطان الحسن الأول الذي عرضها على قاضي فاس يطلب رأي العلماء فيها. وما يهمنا من الجواب الذي حرره قاضي فاس باسم العلماء والذي ردّ فيه على المذكرة نقطة نقطة هو قوله على لسان السلطان : «إن إجراء حرية الأديان في المغرب هو في هذا الوقت متعسر بل متعذر، وقد عرضنا ذلك على أعيان الدولة علماء ديننا، فنفروا منه وأنفوه إذ لم يعتادوه في دينهم ولا عرفوه وقالوا ان العمل بذلك على الاطلاق يؤدي إلى كثرة الفتن والهرج والشقاق» مضيفاً : «وأيضا فقد تقرر أن من قواعد دين الاسلام وأركانه الشهيرة عند الخاص والعام أن العلماء حكام على الملوك والأمراء حكام على الناس، فتصرفات الملوك تعرض على الشرع فما وافقه منها يقبل ويعتمد وما لا فلا...»، وأيضاً : «ان من قواعد ديننا أن العالم حاكم على الملك وليس العكس : أن يكون ما تضمنه الظهير الشريف معروضا على نصوص الشريعة الثابتة فيرد الظهير للنصوص (= الشرعية) ولا ترد النصوص للظهير إلا لو كان الملك حاكما على الشرع، والأمر بالعكس. ولو قيل بذلك لبطلت الأديان جملة وصار المدار على الملك وهو خلاف الواقع» (أنظر نصّ الجواب في : المنوني، ج 2 ص 409).

هناك استشارة أخرى من هذا القبيل قام بها الحسن الأول عندما الحّت عليه الدول الأوروبية في الترخيص لها باستيراد السلع المغربية التي كان من الممنوع تصديرها آنذاك كالحبوب والبهائم... الخ فطرح السلطان القضية للاستشارة طالبا من «كل من عامل فاس وسلا بحشد الناس خاصتهم وعامتهم إلى المسجد الجامع لسماع الكتاب الحسني ومناقشته». وفي فاس «جمع عموم الناس والخصوص بجامع القرويين لسماع تلاوة الخطاب المنوه به وقرىء على المنبر قراءة تفهيم لما تحت عباراته...». والرسالة موضوع الاستشارة هي عبارة عن مشروع ظهير يقترح فيه الحسن الأول نوعاً من الحلّ الوسط يتخلص به من ضغوط الدول الأوروبية وتهديدها. ويتمثل هذا الحلّ الوسط بالسماح بتصدير بعض المواد على سبيل الاختبار لمدة محددة وشروط معينة ذكرها في الرسالة. وقد ختم الرسالة مخاطبا العلماء قائلًا : «ولتعلموا أنكم لن تزالوا في سعة، فإن ظهر لكم ذلك فالأمر يبقى على حاله وان ظهر لكم ما هو أَسَدُّ وأَحْوَط للدّفاع عن المسلمين فاعلمونا به، إذ ما نحن إلا واحد من المسلمين». وقد جاءت أجوبة العلماء بالموافقة على الجملة مع التشديد على الشروط المذكورة في الرسالة (أنظر الرسالة والأجوبة في المرجع المذكور ج 1 ص 458 وما بعدها).

وسرعان ما تطور هذا النوع الجديد الموسع من طلب الفتوى والمشورة إلى تأسيس مجلس للأعيان. ذلك أن فرنسا كانت قد تقدمت للسلطان عبد العزيز (1894 ــ 1809) بمطالب تقترح فيها الاشراف على تسيير الأجهزة الأساسية في الدولة المغربية من جيش ومالية وإدارة.

وأمام الضغوط الفرنسية العسكرية والدبلوماسية ردّ السلطان بأنه لا يملك أن يقرر بمفرده في الأمر وأنه يرى من الضروري عرض المسألة على مجلس يضمّ ممثلي السكان. وهكذا وجه السلطان بتاريخ 20 ديسمبر 1904 رسالة موحدة إلى عماله بمختلف أقاليم البلاد يطلب منهم إرسال مبعوثين إلى فاس لدراسة المطالب الفرنسية. وقد ورد في هذه الرسالة، بعد وصف حالة البلاد قوله : «... إلى أن عرض أمر مهمّ من آكد الأمور التي يهتم بها الخاصة والجمهور، ولم يسع فيه إلا الكتب لسائر قبائل رعيتنا السعيدة لتعين كل قبيلة أفراداً من كبرائها وأعيانها ممن يثقون بهم... ويوجهونهم لشريف حضرتنا بقصد اجتماعهم على المفاوضة في علاج الأمر الملمّ والخطب العارض المهمّ لتكون المشاورة فيه بين جميع أعيان الرعية». وبالفعل توارد ممثلو الأقاليم والقبائل إلى فاس وانضم إليهم قضاتها وبعض أعيانها فصار الجميع أربعين ممثلا تشكل منهم ما عرف بـ «مجلس الأعيان» الذي رفض المطالب الفرنسية جملة وتفصيلًا.

وبناءً على ذلك سلم وزير خارجية المغرب للسفير الفرنسي جواب السلطان في رسالة مؤرخة بـ 28 مايو 1905 ورد فيها على الخصوص : «إن السلطان لا يجهل جوار الجزائر (= مشاكل الحدود والحوادث مع جيش الاحتلال هناك) وانه لم يكفّ عن إقامة علاقة حسنة مع الحكومة الفرنسية وأنه يثق فيها ويحترم حقوق الجوار. ولكن عندما عرض على أعيان البلاد ما كان قد دار بينكم طلبوا ألا يوافق على أي اصلاح عسكري أن غيره في هذا البلد بواسطة دولة واحدة أجنبية إلا بعد عقد مؤتمر دولي في طنجة يشترك فيه وزراء الدول الموقعة على اتفاق مدريد ومندوبو المخزن للتفاوض على الشكل الذي ستكون عليه الاصلاحات التي يقتضيها الموقف وان يتفقوا بصورة ترضي الرأي العام، وان السلطان لا يمكنه أن يعارض الشعب، ذلك لإن الشعب له الحقّ في أن لا يهمل في مسألة لها مثل هذه الأهمية» (ذكر هذه الفقرة محمد خير فارس في كتاب «المسألة المغربية» ص 270 معهد دراسات الجامعة العربية، 1961، أنظر تفاصيل عن هذه القضية في : المنوني ج 2 ص 191 وما بعدها) وكان أن عقد المؤتمر في الجزيرة الخضراء بدل طنجة.

4 ــ تداخل المجالين... ومتطلبات المستقبل

وبعد فلربما اطنبنا بعض الشيء في سرد مجمل التطورات التي عرفها المجال السياسي «التقليدي» في مغرب ما قبل الحماية. وقد فعلنا ذلك قصدا لأن معطيات التاريخ خلال تلك الفترة ما زالت غير معروضة على الجميع ولأن تلك المعطيات هي نفسها التي أسست وتؤسس المجال السياسي في مغرب الحماية ومغرب الاستقلال. وإذا نحن أردنا الآن أن نلخص في كلمات مجمل التطورات التي عرفها المغرب، في الميدان الذي يهمنا هنا، منذ القرن السادس عشر أي منذ

أن صار مستهدفاً من طرف حركة التوسع الأوروبية الاستعمارية بأشكالها المختلفة العسكرية والاقتصادية والستراتيجية والسياسية إلى أن فرضت عليه فرنسا حمايتها سنة 1912، أمكن القول إنه بالرغم من «عزلة» المغرب التي كانت تزداد بازدياد التدخل الأوروبي **فإن المسار العام الذي سلكته الأمور فيه كان يشبه، ببطء فعلا ولكن باصرار ومثابرة، نحو اقرار نوع خاص من «الحداثة السياسية» يتم تشييدهُ لا خارج المجال السياسي «التقليدي» وضدا عليه وبالقطيعة معه كما كان الشأن في أوروبا، بل بالعمل في إطاره من أجل تطويره من الداخل.**
ولا بد عند تفسير هذه الظاهرة من اعطاء كامل الاعتبار لعاملين اثنين :

أولهما أن المجال السياسي «التقليدي» في المغرب لم يكن مجرد مجال شكلي بل كان ميداناً تمارس فيه «الحرب»، بواسطة السياسة في إطار المشروعية وفي دائرة ما كان يسمى بـ «بلاد المخزن» أي المناطق التي تسرى فيها بالفعل سلطة «الأمير» المادية (أما من الناحية الدينية فلقد كان الاعتراف به قائماً كإمام المسلمين في مجموع البلاد يذكر اسمه في الشعائر الدينية كصلاة الجمعة وغيرها). أما ممارسة الحرب بوسائل الحرب فذلك ما كان يجري في «بلاد السيبة» أي المناطق التي كانت تعلن العصيان لأسباب ترجع في الغالب إلى عسف ممثلي السلطة المركزية وجباة الضرائب وإلى التدخلات الأجنبية، تلك المناطق التي كانت تضيق أو تتسع حسب قوة «الأمير» أو ضعفه. والحقّ أن ما كان يمارس في هذه المناطق لم يكن يتجاوز في الغالب التمرد «اللّا سياسيّ»، أعني «الثورة» الخالية من أي أفق سياسي من شأنه أن يتجاوز الأوضاع القائمة. ولذلك فهي لم تكن النقيض الموضوعي لـ «بلاد المخزن» والمجال السياسي القائم فيها بل انما كانت في جملتها عبارة عن ردود فعل «طبيعية» ضدّ اشتداد المظالم. ومن هنا لم يسجل لها أي أثر إيجابي في المجال السياسي «التقليدي» (وإذن فلا وجه للمقارنة مع نشوء الحداثة السياسية في أوروبا التي كانت نتيجة صراع القوى المدينية البورجوازية الصاعدة مع الكنسية من جهة و«الأمير» المدعي للحق الالهي من جهة أخرى).

أما العامل الثاني فهو التهديد الخارجي، وبالضبط الاطماع الاستعمارية الأوروبية. وهذا العنصر هو الذي جعل من «الحداثة» في المغرب قضية وطنية وليس قضية طبقية : فالتحديث مطلوب، أولا وقبل كل شيء، لمواجهة التهديد الخارجي الذي لم يكن من الممكن السكوت عليه لا من طرف «الأمير» ولا من طرف «النخبة» (العلماء)، فالطرفان معا انما يستمدان الشرعية لسلطتهما (سلطة الأمير التنفيذية وسلطة العلماء «التشريعية») من كونهما يتعاونان على «حراسة الدين وسياسة الدنيا به» الشيء الذي يتطلب، من جملة ما يتطلب، حماية الثغور والدفاع عن دار الاسلام. وهكذا فما يسمى بـ «الحمية الدينية» بالمصطلح الديني وما يطلق عليه اسم «الوطنية» في المصطلح السياسي الحديث، ومضمونهما واحد، هو العنصر المؤسس للمجال

السياسي «التقليدي» الذي كان يجمع في صفّ واحد جميع من كانوا يتحركون داخله من «أمير» وعلماء وكل من ينتمي إلى «أهل الحل والعقد» بالاصطلاح القديم و«الطبقة السياسية» بالاصطلاح الحديث.

وستظل هذه الظاهرة، ظاهرة بقاء «الحداثة السياسية» في المغرب تتحرك داخل المجال السياسي التقليدي وليس بالقطيعة معه، ستظل تطبع الحياة السياسية في المغرب، إلى حدّ كبير، سواء خلال فترة الأربعين سنة من الحماية أو فترة الثلاثين سنة التي مرت لحد الآن على الاستقلال. ففي عهد الحماية دبّ النشاط من جديد في المجال السياسي التقليدي بالمغرب بمجرد ما تبين أن المقاومة المسلحة للاحتلال الفرنسي والاسباني، سواء في الصحراء أو في جبال الأطلس وجبال الريف، إذا كانت قد نجحت في تكبيد المحتل خسائر فادحة وتأجيل فرض سيطرته على كافة أنحاء البلاد، فإنها مضطرة إلى وضع السلاح تحت ضغط تعاون الدولتين المحتلتين وتكريس كل طاقتهما لحسم الموقف لصالحهما. وهكذا فما أن انتهت الثورة في الريف باستسلام زعيمها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي حتى بدأت تتحرك في المدن الرئيسية جماعات من الوطنيين الشباب الذين استأنفوا «الحرب» ضدّ المستعمر بواسطة السياسة، موظفين ما سمحت به سلطات الحماية من مظاهر «الحداثة السياسية» التي نقلتها إلى المغرب (جمعيات، قدماء المدارس، صحف، أحزاب..الخ).

غير أن ممارسة «الحرب» بواسطة السياسة ضدّ الحماية الفرنسية قد تطلبت، إلى جانب ذلك، بعث الحياة في المجال السياسي «التقليدي» وتعبئته من أجل القضية الوطنية. وهكذا فإذا كان المولى عبد الحفيظ قد اضطر إلى التنازل عن العرش نَدماً على توقيعه لمعاهدة الحماية واستجابة وانسجاما مع الثورة الشعبية التي اندلعت بمجرد الاعلان عن توقيعها، وإذا كانت فترة المولى يوسف (1912 ــ 1927) الذي خلف أخاه عبد الحفيظ قد هيمن عليها جوّ العمليات العسكرية الفرنسية والاسبانية لاحتلال البلاد منطقة منطقة وما قام في وجهها من ضروب المقاومة المسلحة، فإن عهد محمد الخامس الذي اعتلى العرش (18 نوفمبر 1927) بعد وفاة والده مولا يوسف في سنّ مبكرة (16 سنة) قد دُشّنَ العمل السياسي فيه بمقاومة الظهير البربري (1930) الذي استصدرته الحماية الفرنسية بهدف ضرب الوحدة الوطنية المغربية في الصميم. لقد كان ردّ الفعل الوطني هو حماية الوحدة الوطنية وتعزيزها ليس فقط برفض الفصل بين العرب والبربر بل أيضا ببعث الحياة في المجال السياسي «التقليدي» عن طريق تقديم العرائض إلى الملك محمد الخامس تطلب إلغاء الظهير المشؤوم. وكانت استجابة الملك الشاب الايجابية تدشيناً لمرحلة من النشاط السياسي الوطني تميز بِمَدّ الجسور وتمتينها بين الملك والحركة الوطنية مما جعل المبادرات السياسية في الكفاح الوطني من أجل الاستقلال تتم في جوّ من التشاور والتعاون، داخل المجال

السياسي «التقليدي»، بدءًا من الحملة ضدّ الظهير البربري إلى «مطالب الشعب المغربي» (1934) إلى عريضة الاستقلال (1944) إلى خطاب طنجة (1947) إلى «ثورة الملك والشعب» (1953) إلى مفاوضات إكس لبيان واعلان الاستقلال (1956).

نعم لقد كان هناك طيلة هذه الفترة تمييز بين المخزن (حكومة السلطان التي لم تكن لها سلطات فعلية) وبين الحركة الوطنية. غير أنه إذا كان قد وجد في رجال المخزن من لم يكن يتعاطف مع الحركة الوطنية فإن العلاقة بين محمد الخامس وهذه الأخيرة كانت علاقة مباشرة يطبعها التعاون والثقة المتبادلة مما جعل المجال السياسي في المغرب يتميز بما كان يتميز قبل الحماية، مع هذا الفارق وهو تحول «العلماء» إلى «زعماء» وتحول «الأمير» من سلطان يقاوم التدخلات الأجنبية بالمناورات السياسية إلى ملك يطالب بإنهاء عهد الحماية والاعتراف بالاستقلال موظفاً في ذلك مركزه الوطني والدولي متحملا الضغوط الاستعمارية والتضحيات الضرورية. وهكذا فعندما أعلن عن استقلال المغرب عاد المجال السياسي، في جوهره، إلى ما كان عليه قبل الحماية وأثناءها. إن جيل الوطنيين، سواء منهم الكهول الذين كانوا من ناحية العمر والتكوين الثقافي أقرب إلى محمد الخامس أو الشباب الذين كانوا أقرب زمنياً وفكرياً إلى وليّ العهد مولاي الحسن أولًا والملك الحسن الثاني ثانياً، ان جيل الوطنيين «الزعماء»، هؤلاء الذين خلفوا «العلماء»، قد مارس السياسة داخل مجال سياسي واحد هُوَ استمرار للمجال السياسي «التقليدي» الذي تقوم العلاقات فيه على أساس من الاتصال الشخصي والثقة المتبادلة والعمل بالتقاليد الموروثة. وهذا ما يفسر جزئياً على الأقل، تلك المفارقة التي تطبع «الحداثة السياسية» في الدولة المغربية المعاصرة والتي أبرزناها في مدخل هذا الحديث : المفارقة التي تتمثل في كون «القرار» يتم «صنعه» في إطار المجال السياسي التقليدي وليس في المؤسسات السياسية «الحديثة» من حكومة وبرلمان الخ. ومن دون شكّ فإن العامل الخارجي (الأطماع الاستعمارية أولا ثم الحماية ثانياً) الذي كان له دور أساسي في طبع المجال السياسي في «المغرب القديم» بالطابع الذي ابرزناه قد بقي يلعب نفس الدور تقريباً في «المغرب الجديد»، مغرب الاستقلال، وذلك من خلال العمل الوطني من أجل استكمال عناصر السيادة واستعادة المناطق التي بقيت محتلة، وخصوصاً منها الصحراء...

* * *

وبعد فقد أجملنا القول اجمالًا حول التطورات التي عرفها المغرب سواء على عهد الحماية أو منذ الاستقلال لأنها معروفة والمعلومات عنها متداولة. لقد اكتفينا بالاشارة والتذكير مبرزين طابع الاستمرارية التي تجعل المجال السياسي في مغرب الاستقلال لا يختلف في جوهره، لحدّ الآن، عن نفس المجال الذي عرفه قبل الحماية وأثناءها. والسؤال الذي يطرح نفسه ويخصّ المستقبل

يتعلق بهذه النقطة بالذات : ذلك أن مغادرة «جيل الوطنية المغربية»، الكهول منهم والشباب، الحياة السياسية، سواءً بالوفاة أو بنوع من «التقاعد» ـــ دون أن يكون هناك خلف مثلهم يخلفهم في مهمتهم التاريخية ـــ سيحدث فراغاً يجعل المجال السياسي «التقليدي» يفتقد «الصوت الآخر» وبالتالي الحيوية والفعالية. وإذا أضفنا إلى ذلك أن قضية الصحراء هي آخر قضية وطنية أمكن توظيفها لبعث الحياة في ذلك المجال، السياسي التقليدي، أدركنا أي منعطف ينتظر الحياة السياسية في المغرب. فهل سيشق المغرب لنفسه طريقاً نحو حداثة سياسية تصبح فيها المؤسسات «المنتخبة» منتخبة فعلاً وذات صلاحيات تجعل منها ميداناً لمجال سياسي حديث تمارس فيه عملية صنع القرار، وبذلك يتحقق التجديد، بل ويتواصل، في إطار الاستمرارية ؟

سؤال نعتقد أن الجواب عنه بالإيجاب تُبَرِّرُهُ مسيرة التطورات التي عرفها المجال السياسي في المغرب والتي عرضنا لأهَمِّ فصولها في الصفحات الماضية كما يدعمه اتجاه التطور على الصعيد العالمي في الوقت الراهن : الاتجاه نحو الديمقراطية. وإذا حدث هذا فإن الدولة «المعاصرة» في المغرب الأقصى ستغدو معاصرة فعلًا، زمانياً وحضارياً، وقد تسترجع بذلك زمام الريادة ليس على صعيد المغرب العربي وحسب بل على الصعيد العربي والافريقي عموماً.